الأمم المتحدة

A/59/482

الجمعية العامة

Distr.: General
16 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٤ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد أزاناو تاديس **أبريها** (إثيوبيا)

أولا – مقدمة

١ – في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية“، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧ و ١٨ و ٤٠، المعقودة في ١٣ و ١٤ و٢٠ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويرد سرد لمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/59/SR.10, 11, 12, 17, 18, 40). ويوجه الاهتمام أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى الثامنة، المعقودة خلال الفترة من ٤ إلى ٦ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر A/C.2/59/SR.2-8).

٣ – وللنظر في البند، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/270)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام عن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية (A/59/272)؛

181204 181204 04-65173 (A)
0465173

(ج) الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (A/59/92-E/2004/73)؛

(د) الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية: موجز جلسات الاستماع غير الرسمية للمجتمع المدني فيما يتعلق بتمويل التنمية (A/59/92-E/2004/73/Add.1)؛

(هـ) الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية: موجز جلسات الاستماع غير الرسمية لقطاع الأعمال التجارية بشأن تمويل التنمية (A/59/92-E/2004/73/Add.2)؛

(و) رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الوزاري المعتمد في مناسبة الاجتماع الوزاري الاستثنائي المعقود لإحياء الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ (A/59/115)؛

(ز) رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكندا والمكسيك لدى الأمم المتحدة (A/59/155-S/2004/96)؛

(ح) رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (A/59/425-S/2004/808)؛

(ط) رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع الثامن والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ (A/59/450).

٤ - وفي الجلسة ١٠، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلالي كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومدير مكتب تمويل التنمية، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورئيس جامعة الأمم المتحدة، ونائب مدير المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي (انظر A/C.2/59/SR.10).

٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ببيان (المرجع نفسه).

٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، عقدت اللجنة حوارا مع الممثلين الفنيين، أدلى في أثنائه بتعليقات وطرح أسئلة ممثلو هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والكاميرون ومصر وشيلي وفرنسا والمغرب ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ممثل البنك الدولي (المرجع نفسه).

٧ - وفي الجلسة نفسها، قام بالرد على الأسئلة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومدير مكتب تمويل التنمية، ورئيس جامعة الأمم المتحدة، ونائب مدير المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي (المرجع نفسه).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.4، و A/C.2/59/L.69

٨ - في الجلسة ١٦، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) مشروع قرار عنوانه ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية'' (A/C.2/59/L.4). وفيما يلي نص مشروع القرار:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

''**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي أعد بالتعاون مع أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية، ومذكرة الأمين العام عن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية،

"**وقد نظرت** في الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيويورك في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤،

"**وقد صممت** على مواصلة تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة العمل على أساسها، وتعزيز الإشراك المنسق والمتسق لجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في تمويل عملية التنمية،

"**وإذ تكرر دعوتها** إلى منظمة التجارة العالمية لتعزيز علاقاتها المؤسسية مع الأمم المتحدة، وخاصة في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

"**وإذ ترحب** بالجهود الدولية الرامية إلى تحديد المصادر الابتكارية والإضافية لتمويل التنمية،

"**وإذ ترحب مع الارتياح**، في هذا الصدد، بالمبادرة التي أعلن عنها رؤساء كل من البرازيل وفرنسا وشيلي، ورئيس حكومة إسبانيا، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، لعقد اجتماع لقادة العالم في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن العمل لمكافحة الجوع والفقر، وإعلان نيويورك المنبثق عن ذلك الذي أيدته ١٠٩ بلدان،

"**وإذ تقر** بالصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

"١ - **تكرر دعوتها** إلى تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تنفيذا تاما، ومواصلة العمل على أساسها؛

"٢ - **تؤكد** على أهمية التنفيذ التام للالتزام بمواصلة تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، استكمالا للجهود الإنمائية الوطنية، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد، أن يبقي الإجراءات المتخذة قيد الاستعراض؛

"٣ - **تشدد** على أهمية المشاركة التامة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية على كافة الصعد، وتشدد أيضا على أهمية مشاركتهم التامة في عملية متابعة مونتيري، وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة، والطرائق المرعية؛

"٤ - **تطلب** إلى الأمين العام التشاور مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية حتى تجري الاستفادة من الطريقة المخصصة للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في الإعداد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، واقتراح طرائق من شأنها أن تعزز هذه العلاقة، بما في

ذلك مشاركة الأمم المتحدة في مناقشات المسائل المتصلة بتمويل التنمية المعقودة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية؛

"٥ - **تسلم** بالمسائل التي تهم البلدان النامية بوجه خاص والتي أقرها قادة العالم في الفقرة ٢٨ من توافق آراء مونتيري، وأهمية إقامة نظام تجاري عالمي قائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي وعادل وما يمكن أن يقوم به من دور حاسم في حفز النمو الاقتصادي والتنمية، وخاصة في حالة البلدان النامية، التي تظل التجارة فيها تشكل أحد أهم مصادر تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، فإنها إذ ترحب بالقرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، **تشدد** على الحاجة إلى الإبقاء على بُعد التنمية في المفاوضات على النحو المطلوب في برنامج عمل الدوحة؛

"٦ - **تؤكد** على الحاجة إلى النظر في وضع آليات مالية ابتكارية لتمويل التنمية، حسب الاقتضاء، لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

"٧ - **تقرر** أن تواصل نظرها في المصادر الابتكارية الممكنة لتمويل التنمية، بما في ذلك تمويل مكافحة الجوع والفقر، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، والاستناد بشكل خاص إلى المناقشات التي دارت في اجتماع قادة العالم، بهدف إغناء مناقشات الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي سيعقد في بداية الدورة الستين للجمعية العامة عملا بالقرار ٢٩١/٥٨، المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتطلب في هذا الصدد، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في مسألة المصادر الابتكارية لتمويل التنمية في اجتماعاته التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في الربيع؛

"٨ - **تؤكد** مجددا الحاجة إلى اعتماد سياسات واتخاذ تدابير للتقليل من تكاليف نقل تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية؛

"٩ - **تلاحظ** أنه رغم اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل التنمية، فإن تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية لا يزال متفاوتا، وتدعو في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو إلى النظر في سبل ووسائل حفز بلدان المصدر على اتخاذ تدابير لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتكميل الجهود المحلية التي تضطلع بها البلدان النامية لتهيئة بيئة تفضي إلى جذب الاستثمار؛

"١٠ - **تعرب عن قلقها** بشأن عدم كفاية مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي هي دون الهدف المتفق عليه دوليا والمحدد بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، **وتحث**

البلدان المتقدمة النمو على بلوغ هذا الهدف في أقرب وقت ممكن، وفي هذا الصدد، **تدعو** إلى تعزيز تدفقات المعونة التي يمكن التنبؤ بها لكفالة استدامة جهود التنمية في البلدان النامية؛

"١١ - **تشدد** على ضرورة أن يكون لتخفيف عبء الديون دور رئيسي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يكون لتعريف وحساب قدرة البلد على تحمل الدين صلة بقدرته على بلوغ أهدافه الإنمائية؛ **وتشدد أيضا** على ضرورة الاعتراف بالخصوصية القطرية في تحمل الدين، والأخذ بمزيد من المرونة في تحديد الحدود الدنيا وتنفيذها بما يتوافق وحالة كل بلد، والنظر في سيناريوهات الدين في وجه الصدمات الخارجية المحتملة، مع ربط سياسات الدين على نحو أوثق بالنمو والتنمية، جسبما أقره صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

"١٢ - **تلاحظ** عدم إحراز تقدم كاف في عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتناول ديون البلدان المنخفضة الدخل، وترحب في هذا الصدد بالاقتراحات المطروحة الداعية إلى زيادة كبيرة في المنح والتخفيف من عبء الديون، بما فيها تلك التي تقوم بموجبها المؤسسات المالية الدولية بتخفيف عبء الدين بمعدلات تصل إلى ١٠٠ في المائة؛

"١٣ - **تعرب عن قلقها** لعدم التصدي بصورة كافية لمسألة تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها الفعالة في عمليات اتخاذ القرار في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، **وتدعو** في هذا الصدد هذه المؤسسات إلى مواصلة بحث هذه المسألة من خلال تنفيذ مبادئ المشاركة التامة والمتكافئة في عمليات اتخاذ القرار ذات الصلة؛

"١٤ - **تشدد** على أن الفساد على جميع المستويات يشكل عائقا خطيرا في وجه التنمية وتعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتؤكد مجددا الالتزام الذي أعرب عنه في مونتيري بجعل مكافحة الفساد على جميع المستويات أولوية من الأولويات، **وتشجع** جميع الحكومات على مكافحة الفساد، والرشوة وغسل الأموال، وتحويل الأموال والأصول المكتسبة بشكل غير مشروع، والعمل على إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدان المنشأ، وترحب بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي؛

"١٥ - **تقرر** أن تنظر، في الشطر الأول من عام ٢٠٠٥، في الطرائق الملائمة لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، مع مراعاة التطورات في الأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع تنظيمه في عام ٢٠٠٥؛

”١٦ - **تقرر أيضا** أن ينظر الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في عام في توقيت وطرائق عقد مؤتمر متابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو المطلوب في الفقرة ٧٣ من توافق الآراء؛

”١٧ - **تؤكد** على الحاجة إلى التوصل إلى آلية متابعة حكومية دولية فعالة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتقرر في هذا الصدد النظر في إنشاء لجنة حكومية دولية متوازنة جغرافيا لمتابعة عملية مونتيري على نحو فعال؛

”١٨ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي استكشاف إمكانية اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات لاجتماعه الرفيع المستوى في فصل الربيع؛

”١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للجمعية العامة البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم في إطار هذا البند تقييما تحليليا سنويا عن حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتنفيذ هذا القرار، يعده بالتعاون الكامل مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة“.

٩ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة، أنطونيو برناردييني (إيطاليا)، بعرض مشروع قرار بعنوان ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية“ (A/C.2/59/L.69)، قدمه على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.4.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل الكاميرون، بصفته القائم بتيسير المسائل المتصلة بمشروع القرار، بتنقيح مشروع القرار شفويا، على النحو التالي:

(أ) في الفقرة ٥ من المنطوق، استعيض عن عبارة ”وفي هذا الصدد، فإنها إذ ترحب“ الواردة قبل عبارة ”بالقرار الذي اتخذه المجلس العام“ بعبارة ”وترحب في هذا الصدد“،

(ب) في مستهل الفقرة ١٧ من المنطوق، استعيض عن عبارة ”تكرر إعلان التزامها بأن“ بعبارة ”تقرر أن“.

١١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.69، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٣).

١٢ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.69، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/59/L. 4 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١٣ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي أعد بالتعاون مع أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية[(١)]، ومذكرة الأمين العام عن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية[(٢)]،

وقد نظرت في الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيويورك في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤[(٣)]،

وإذ تقر بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وبأنه لا يزال يتعين إنجاز ما هو أكثر من ذلك،

وقد صممت على مواصلة تنفيذ هذه الالتزامات والاتفاقات ومواصلة العمل على أساسها، وتعزيز الإشراك المنسق والمتسق لجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في تمويل عملية التنمية،

وإذ تشير إلى الدعوة التي وجهت إلى منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز علاقتها المؤسسية مع الأمم المتحدة، في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

---

(١) A/59/270.

(٢) A/59/272.

(٣) A/59/92-E/2004/73.

وإذ تلاحظ ما يجري على الساحة الدولية من جهود ومساهمات ومناقشات تهدف إلى تحديد ما يمكن من مصادر مبتكرة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة، والداخلية والخارجية، في إطار متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مع التسليم بأن بعض من هذه المصادر وطرق استخدامها تدخل في نطاق السلطات السيادية للدول،

وإذ ترحب في هذا الصدد بالمبادرة التي أعلن عنها رؤساء كل من البرازيل وفرنسا وشيلي، ورئيس حكومة أسبانيا، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، لعقد اجتماع لقادة العالم في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن العمل لمكافحة الجوع والفقر،

وإذ تلاحظ تقرير لجنة القطاع الخاص والتنمية المعنون 'إطلاق روح تنظيم المشاريع الحرة: تسخير الأعمال التجارية من أجل الفقراء'[٤]،

وإذ تلاحظ أيضا التحليل المتواصل الذي يجريه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المشار إليه في بيان لجنة التنمية المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، للاقتراحات المتعلقة بطرائق التمويل من أجل إكمال تدفقات والتزامات المعونة المتزايدة بآليات مبتكرة، وإمكانية تحقيق ذلك من الناحية التقنية،

وإذ ترحب بالدعم المقدم من الدول الأعضاء لمكتب تمويل التنمية من أجل تنظيم مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين في حدود الولاية المسندة إليه، ووفقا للقرار ٢٣٠/٥٨،

وإذ تقر بالصلة القوية بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٥]،

١ - **تكرر دعوتها** إلى تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تنفيذا تاما ومواصلة العمل على أساسها؛

٢ - **تشدد** على أهمية المشاركة التامة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] على كافة المستويات، وتشدد أيضا على أهمية مشاركتهم التامة في عملية متابعة مونتيري، وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة،

---

(٤) انظر الموقع http://www.undp.org/cpsd على شبكة الإنترنت.

(٥) انظر القرار ٢/٥٥.

(٦) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

وبخاصة الإجراءات المتعلقة باعتماد وثائق التفويض وطرائق المشاركة المطبقة في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية؛

٣ - **تؤكد**، وفقا لتوافق آراء مونتيري، على ما يلي:

(أ) أهمية تنفيذ الالتزام بالسياسات السليمة وبالحكم الرشيد على جميع المستويات وبسيادة القانون؛

(ب) أهمية تنفيذ الالتزام بتهيئة بيئة تمكينية لتعبئة الموارد المحلية، وأهمية وضع سياسات اقتصادية سليمة وإقامة مؤسسات ديمقراطية ثابتة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين البنية الأساسية، كأساس للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل؛

(ج) أهمية تنفيذ الالتزام بتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية كعنصر مكمل لجهود التنمية المبذولة على الصعيد الوطني؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام التشاور مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية من أجل توسيع التعاون القائم حاليا بين المنظمتين في القضايا المتصلة بتمويل التنمية، والاستفادة بالطريقة المخصصة للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية كأساس للإعداد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وذلك من خلال الاستعانة على نحو أفضل بالإمكانيات التي يتيحها الإطار القائم للتعاون؛

٥ - **تسلم** بالمسائل التي تهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال بوجه خاص، والتي أقرها توافق آراء مونتيري في الفقرة ٢٨ منه، وأهمية إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد محددة ومفتوح وغير تمييزي وعادل، فضلا عن تحرير التجارة بصورة هادفة، وما يمكن أن يقوم به ذلك من دور حاسم في حفز النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق الفائدة للبلدان في جميع مراحل التنمية، وخاصة في حالة البلدان النامية، التي تظل التجارة فيها تشكل أحد أهم مصادر تمويل التنمية. و ترحب في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الذي يعيد تأكيد تقيد الأعضاء والتزامهم بالوفاء بالأبعاد الإنمائية لخطة الدوحة الإنمائية[٧]، التي تضع احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نموا في صلب برنامج عمل الدوحة؛

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

٦ - **تلاحظ** اعتراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بضرورة مواصلة بذل الجهود لزيادة المساحة المالية المتاحة أمام الاستثمار في البنية الأساسية في حدود ما تسمح به الحصافة المالية والقدرة على تحمل أعباء الديون؛

٧ - **تقرر** أن تواصل نظرها في موضوع المصادر المبتكرة والإضافية الممكنة لتمويل التنمية من كافة المصادر، العامة والخاصة، والداخلية والخارجية؛ مع مراعاة ما يجري على الساحة الدولية من جهود ومساهمات ومناقشات، ضمن الإطار الشامل لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المفتوح باب المشاركة فيه أمام الجميع؛

٨ - **تسلم** بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في توليد مصادر جديدة لتمويل التنمية، وتؤكد على أهمية تبني سياسات وأطر تنظيمية مناسبة على الصعيد الوطني، بصورة تتسق مع القوانين الوطنية، لتشجيع الأعمال التجارية الدينامية التي تعمل بصورة سليمة من أجل زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر، مع التسليم في الوقت ذاته بأن الدور المناسب للحكومات في الاقتصادات القائمة على أساس السوق يتفاوت من بلد إلى أخر؛

٩ - **تؤكد مجددا** الحاجة إلى اعتماد سياسات واتخاذ تدابير للتقليل من تكاليف نقل تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة في هذا الصدد؛

١٠ - **تلاحظ** أنه رغم اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، فإن تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال لا يزال متفاوتا، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من آليات الإقراض وضمانات المخاطر وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مواتية لاجتذاب الاستثمارات، بعدة طرق من بينها خلق مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ به، وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحظى حقوق الملكية بالاحترام؛

١١ - **تذكّر** بالالتزامات المعلنة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية برفع مستوى وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، وترحب في هذا الصدد بالزيادة التي تحققت مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية والتي تمثل تقدما نحو بلوغ الهدف المحدد بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، فضلا عن التقدم الذي أعلن بعض البلدان تحقيقه، بما في ذلك في بعض الحالات تحديد أطر زمنية واضحة لبلوغ ذلك الهدف، وتحث البلدان المتقدمة النمو، التي

لم تفعل ذلك، على أن تبذل جهودا ملموسة لبلوغ الهدف المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية تبلغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية، وما يتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، وتشجع البلدان النامية على مواصلة الاستفادة من التقدم المحرز في كفالة استغلال المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة فعالة للمساعدة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛

١٢ - **تلاحظ** الجهود التي تبذلها البلدان المانحة والبلدان المتلقية لتحسين فعالية المعونات، استنادا إلى الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك من خلال وضع سياسات سليمة على كافة المستويات، وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وفقا لتوافق آراء مونتيري؛

١٣ - **تشدد** على أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة التي تتسق مع أهداف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية المستدامة، وكذلك مع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٥]؛ وتلاحظ مع القلق في هذا الصدد أنه رغم إحراز قدر من التقدم، فإن بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الإكمال فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تتمكن من اكتساب قدرة دائمة على تحمل ديونها، وتؤكد أهمية تشجيع الممارسات المسؤولة في الإقراض والاقتراض، وضرورة مساعدة البلدان على إدارة ديونها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر الوفاء بها، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المنح، كما ترحب في هذا الصدد بالجهود المستمرة التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار تطلعي لتحمل الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل، فضلا عن المناقشات الجارية بشأن المبادرات الأخرى الرامية إلى كفالة تحمل الديون في الأجل الطويل، بما في ذلك من خلال تخفيض الديون أو شطبها، مع التأكيد في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٤ - **تشدد أيضا** على أهمية تعزيز الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، على النحو المتوخى في توافق آراء مونتيري، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بتمثيل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال ومشاركتها بصورة فعالة في عمليات صنع القرار؛

١٥ - **تشدد** على أن الفساد على جميع المستويات يشكل عائقا خطيرا في وجه التنمية وتعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال، وتؤكد مجددا الالتزام الذي أعرب عنه في مونتيري بجعل مكافحة الفساد على جميع المستويات أولوية من الأولويات، وترحب

بالإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو جميع الحكومات التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٨] أو تصدق عليها بعد، لأن تفعل ذلك؛

١٦ - **تقرر** أن تنظر، في الشطر الأول من عام ٢٠٠٥، في الطرائق الملائمة لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، مع مراعاة التطورات في الأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع تنظيمه في عام ٢٠٠٥، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية تمويل التنمية للاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يرتبط بهما من مجالات؛

١٧ - **تقرر** أن تنظر خلال عام ٢٠٠٥ في مواعيد وطرائق عقد مؤتمر متابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو المطلوب في الفقرة ٧٣ من توافق الآراء؛

١٨ - **تؤكد** على أهمية المتابعة الحكومية الدولية الفعالة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتذكّر في هذا الصدد بالفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري وبالقرار ٢٣٠/٥٨، وتكرر تأكيد ضرورة مواصلة استكشاف سبل لتعزيز المتابعة، وتقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظرها؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للجمعية العامة البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار هذا البند، تقييما تحليليا سنويا عن حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتنفيذ هذا القرار، يعده بالتعاون الكامل مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة.

---

(٨) القرار ٤/٥٨، المرفق.